Ref :.....
Date:.....
Res.:.....

الرقم :.....
التاريخ :.....
المرفقات :.....

قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (١١) لسنة ٢٠١١م
في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠م
بشأن الشكوى المقدمة من مؤسسة مأرب للأدوية ضد هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء بشأن المناقصة رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من مؤسسة مأرب للأدوية ضد هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء بشأن المناقصة رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م المتعلقة بتوريد خيوط جراحية والتي أشارت فيها بأنها تقدمت في المناقصة المذكورة بعطاء قيمته (٢٦١,٤١٦.٨١) دولاراً وهو أقل العطاءات المقدمة لعدد (٧٥) صنفاً ومقاساً إضافة إلى جودة الأصناف ومطابقتها للمواصفات الفنية الأوربية، وإنها تلقت إخطاراً عبر الفاكس من هيئة مستشفى الثورة العام بتاريخ ٢٠١١/١/٩م، مفاده ترسية المناقصة على الشرق للتجارة والتوكيلات لعدد (٧٤) نوعاً ومقاساً بمبلغ وقدره (٨٧٨,٦١٦.٤١) دولاراً وهو أعلى سعر في العطاءات المقدمة حسب قول الشاكية، وأنه ووفقاً لقانون المناقصات يجب إرساء المناقصة على أقل العطاءات سعراً بعد التقييم متى ما كان مستجيباً ومستوفياً لجميع شروط ومتطلبات المناقصة، وأن هذه الفقرة تنطبق على عطاء الشاكية وأنه ووفقاً لشروط المناقصة فإنه يمكن تجزئة المناقصة للحصول على أفضل الأصناف وبأقل الأسعار للصالح العام، طالبة من الهيئة العليا التدخل والتوجيه بإيقاف إجراءات المناقصة وتوضيح أسباب استبعاد عطائها وفقاً لقانون المناقصات ولائحته التنفيذية، وللتحقق مما ورد في الشكوى فقد خاطبت الهيئة العليا هيئة مستشفى الثورة العام بالرد على الشكوى وموافاتها بكافة الأوليات المتعلقة بالمناقصة، فقامت هيئة مستشفى الثورة بموافاة الهيئة العليا بأوليات المناقصة وكلفت المختصين لديها بالحضور إلى الهيئة العليا لمناقشة الموضوع ولم ترد على الشكوى رسمياً إلا في تاريخ ٢٠١١/٢/٨م، وبإطلاع الهيئة العليا على الأوليات الخاصة بالموضوع فقد تبين بأن الشاكية سبق وان تقدمت إلى الجهة بتظلم واعتراض على نتيجة التحليل وردت عليها الجهة بتاريخ ٢٠١١/١/١٧م بمذكرة أوضحت فيها أسباب استبعاد عطائها في الآتي:.

١. العرض المقدم من قبل الشاكية غير مكتمل لجميع الأصناف المطلوبة بالمناقصة.
٢. العينات المقدمة من قبل الشاكية غير مطابقة للمواصفات (اختلاف المقاسات والأطوال) .
٣. العينات المقدمة غير جيدة.

وكان رد الشاكية على تلك المذكرة بأن عدم اكتمال الأصناف ليس شرطاً من شروط تقديم العطاءات وتساءلت عما ورد بخصوص مطابقة العينات للأطوال والمقاسات هل كان ذلك لكل العينات أم لواحدة منها، وفيما يخص عدم جودة العينات فقد طالبت الشاكية إثبات ذلك عن طريق لجنة محايدة تحت إشراف الهيئة العليا، كما تبين للهيئة العليا بأن لجنة المناقصات في الجهة قامت بتوزيع العينات المقدمة على الأقسام المختلفة بالمستشفى والاستعانة بالمختصين للتوصية بالإرساء على الشركات وعلى مسؤوليتهم الكاملة لاختيار الأصناف وأرفقت تقريراً

Republic Of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

الرقم: ..... Ref: .....

التاريخ: ..... Date: .....

المرفقات: ..... Res.: .....

فنياً من قبل المختصين الذين تم الاستعانة بهم وعددهم ثمانية وأفادت بأن عملية اختيار الأصناف جانب فني لا يمكن القيام به إلا من قبل المختصين حيث يتم اختيار أصناف بعض الشركات المطابقة للمواصفات المطلوبة ويعتمدون في ذلك على الآتي:.

١- تجربتهم للعينات المقدمة من جميع الشركات وفحصها بطريقه علمية وواقعية للتأكد من عدم حدوث أي مضاعفات .

٢- اعتمادهم على خبرتهم وتجاربهم السابقة الإيجابية للأصناف المقبولة والسلبية للأصناف التي اكتشفوا بعض مشاكلها ومضاعفاتها على المرضى المستخدمين لها.

وبمراجعة الهيئة العليا للمعايير المحددة في وثيقة المناقصة للتأكد من اشتمال وثيقة المناقصة على المعيار الخاص بتجربة العينات المستلمة من قبل المتقدمين والاستثناء عليه في عملية التأكد من جودة المنتجات المقدمة، تبين بأن الوثيقة قد تضمنت هذا المعيار ضمن المعايير المحددة لمطابقة المواصفات كما تمت المراجعة لتقرير (تدعي الجهة بأنه يخص تقييم المختصين لعينات هذه المناقصة) يبين تشفير عينات لست شركات، وتقرير من المختصين يبين تقييم المختصين للعينات المسلمه إليهم، وبغض النظر عن صحة وسلامة التقرير المذكور إلا أن هذا المعيار والذي اعتبر المعيار الحاسم في عملية مطابقة المواصفات واختيار العرض الأفضل معيارغير شفاف في عملية التقييم ويخضع لآراء المختصين كبديل لإجراء أية اختبارات أو مطابقة المواصفات بمعايير محددة سلفاً، ومع ذلك ولكون الشرط وارد في وثيقة المناقصة فإن عملية استخدامه في تقييم العطاءات يعتبر صحيحاً، الأمر الذي يتعين معه القول بصحة الأساس الذي قام عليه قرار استبعاد عطاء الشاكية .

لذلك قررت الهيئة العليا: رفض الشكوى.

صدر بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠١١/٢/٢٠م

م. عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

صنعاء - شارع الزبيري - مبنى التأمينات والمعاشات - الدور العاشر- تلفون: (967-1-211117) - فاكس : (967-1-539202) صندوق بريد: (4411)
Sana'a - Al-Zubairy St. Tel:(967-1-211117)Fax:(967-1-539202).Box:(4411) Sana'a
E-mail:HATC@yemen.net.ye